الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطية الشعبيـــة .
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليـــم العـــالي و البحـــث العلمـــي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

جامعة محمد بوضياف- المسيلـــــة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجاريـــة
وعلوم التسيير

Université Mohamed BOUDIAF- M'Sila
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales
et des Sciences de Gestion

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية
مجلة ذات طابع علمي أكاديمي سداسية ومحكمة دوليا، متخصصة في مجال الإدارة والاقتصاد
رقم الإيداع: 9750 - 2571

رقم:2020/85 المسيلة في: 2020/01/10

شهـــــادة نشر

يشهد الدكتور **مير أحمد** رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، بأن البحث الموسوم بـ: **استراتيجيات تفعيل التنمية المحلية في ظل الإصلاحات والدور الجديد للجماعات المحلية بالجزائر**، والمقدم من طرف الباحثين:

د. عبد الحكيم بيصار

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

أ. بلقليل نورالدين

ب. جامعة محمد بوضياف – المسيلة

قد قُبل من طرف اللجنة العلمية للمجلة ونُشر في العدد السادس (06)، الصادر في ديسمبر 2019.

ملاحظة: سلمت هذه الشهادة بناءا على طلب المعني بالأمر لاستخدامها في إطار ما يسمح به القانون.

رئيس تحرير المجلة
مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الدكتور
مير أحمد

" استراتيجيات تفعيل التنمية المحلية في ظل الاصلاحات والدور الجديد للجماعات المحلية بالجزائر"

local development activation strategies as part of reforms and the new role of the local authorities

عبد الحكيم بيصار [1]، نور الدين بلقليل [2]

Abdelhakim BISSAR [1], Nourredine BELGUELIEL [2]

[1] جامعة محمد بوضياف – المسيلة، University of M'sila

abdelhakim.bissar@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف – المسيلة، University of M'sila

nourre7@gmail.com

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر من أجل تفعيل برامج ومشاريع التنمية المحلية في ظل الاصلاحات التي قامت بها الجزائر على مستوى الجماعات المحلية وتعزيز مكانتها ودورها التنموي الجديد، وذلك بالقيام بتوسيع مجالات تدخل الجماعات المحلية في التنمية المحلية ببعث قانوني البلدية والولاية الجديدين في سنتي 2011 و2012، والقيام بمجموعة من الإصلاحات على مستوى المالية والجباية المحليتين، وتفعيل التدخلات على مستوى الصندوق المشترك للجماعات المحلية منذ سنة 2014، وهذا كله في ظل البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية والمشاريع التنموية الكبرى التي قامت بها الجزائر منذ سنة 2000.

الكلمات المفتاحية : التنمية المحلية، الجماعات المحلية، الاستراتيجيات، الإصلاحات.

Abstract :

This study aims to identify the most important strategies adopted by Algeria to activate programs and local development projects as part of the reforms undertaken by Algeria at the local authorities and strengthening its position and its new role of development , by broadening the areas of involvement of local authorities in local development, by reviving the new laws of the mayor and the wilaya in 2011 and 2012 and by making a series of reforms at financing and local recovery, and activation of interventions at the Common Fund of Local Authorities since 2014. And all this as part of the programs accompanying and supporting the economic reforms and the big projects of development carried out by Algeria since 2000.

Key words : local development, local authorities, strategies, reforms.

تمهيد :

إن الجزائر وكغيرها من دول العالم أعطت أهمية كبيرة للتنمية المحلية كونها تمثل الأداة المثلى لتحقيق التنمية المتوازنة لجميع أقاليم الوطن ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة لجميع طبقات المجتمع، فهي جوهر المشاريع التي تبنى من خلال المشاركة الشعبية وجمعيات المجتمع المدني، وبالتالي تكون أهدافها متوخاة من الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

وترتكز التنمية المحلية على مجموعة من الأسس لكي تحقق الأهداف التي سطرت لها، وتتمثل أهم أساسياتها في التخطيط الأمثل لها وفي خصوصية الأطراف الفاعلة فيها، حيث تشمل هذه الخصوصية على المشاركة الشعبية بشكل أساسي والإدارة المحلية (الجماعات المحلية)، والتي تعتبر الأساس في إعداد الخطط التنموية على المستوى المحلي .

تعتبر الجماعات المحلية أهم صورة وأبرز مظهر لتحقيق التنمية المحلية ولتطبيق سياسة اللامركزية وأحد آلياتها الرئيسية، باعتبارها ضرورة لكيان الدولة واستقرارها واستمرارها وفاعليتها وحضورها الدائم والقريب من المواطن، ووسيلة تدخلها المباشر وغير المباشر السريع وفي الوقت المناسب وبالأسلوب الملائم من أجل التحكم في شئون المجتمع وتسييرها، وتلبية الاحتياجات ووضع الخطط الواقعية، نتيجة امتلاكها للمعطيات والبيانات الحقيقية والدقيقة بسبب تعاملها اليومي مع المواطن ومعايشة مشكلاته الحقيقية.

ولقد قامت الجزائر بمجموعة من الاصلاحات على مستوى تنظيم الجماعات المحلية وتعزيز دورها في البرامج التنموية، وهذا من أجل النهوض بالتنمية المحلية على مستوى جميع الأقاليم الوطنية وتحقيق أبعادها المتوازنة والمستديمة، ومن أجل معرفة أهم الاصلاحات التي قامت بها الدولة في اطار تفعيل التنمية المحلية بواسطة أجهزتها الرئيسية والقاعدية المتمثلة في الجماعات المحلية كانت اشكالية الدراسة على النحو التالي:

– ما هي أهم استراتيجيات تفعيل التنمية المحلية في ظل الاصلاحات والدور الجديد للجماعات المحلية بالجزائر؟

إرتأينا أن يتم معالجة هذه الإشكالية من خلال النقاط الأساسية التالية:

– أولا : ماهية التنمية المحلية

– ثانيا : استراتيجيات تجسيد التنمية المحلية وأبعادها المتوازنة والمستديمة

– ثالثا : الجماعات المحلية في الجزائر

– رابعا : تفعيل التنمية المحلية في إطار الإصلاحات والدور الجديد للجماعات المحلية بالجزائر

أولا : ماهية التنمية المحلية

تشغل التنمية المحلية في الوقت الراهن الحيز الأكبر من البرامج الحكومية، كونها تعتبر اللبنة الأساسية التي تحقق منها التنمية الشاملة للوطن، وعلى اعتبار كذلك أنها المكون الرئيسي للمشاريع الهادفة التي تعنى بها جميع طبقات المجتمع على المستويات المحلية، فهي الأداة التي يتم من خلالها تظافر الجهود المحلية لتحقيق التنمية الوطنية، وبالتالي تحقيق تنمية متوازنة لجميع الأقاليم داخل الوطن.

I– مفهوم التنمية المحلية : تعتبر التنمية المحلية تغييرا اجتماعيا موجها من خلال إيديولوجية معينة، وهي عبارة عن عملية معقدة على المدى الطويل، وشاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والتكنولوجية، في هذا المجال يجب تجاهل الضوابط البيئية وتجنب دمار الموارد الطبيعية وتطور الموارد البشرية، وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة وهكذا فإن عملية التنمية هي عملية موجبة باتجاه الأفضل لأفراد المجتمع.[1]

ويرى الدكتور فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية، بأن التنمية المحلية هي : " تلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما : مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعل هذه العناصر أكثر فعالية ".[2]

ويمكن تعريف التنمية المحلية بأنها :" العملية التي يتم من خلالها إشراك المجتمعات المحلية في تشكيل بيئتها الخاصة من أجل تحسين نوعية الحياة لسكانها ، وهذا يتطلب التكامل المتوازن للمكونات الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ، السياسية والبيئية ، حيث غالبا ما يصبح العنصر الاقتصادي ذو أولوية ، نظرا لأهميته بالنسبة لجميع المجتمعات لتكون قادرة على كسب قوتها وتوفير ما يكفي لاحتياجاتها واحتياجات أسرتها "[3].

ومن هذا التعريف فإن المقصود بالتنمية المحلية هو : "عملية تعظيم قدرة المواطنين في المستوى المحلي على المشاركة في صياغة أهداف التنمية الشاملة استراتيجيا ، وتحديد الأهداف المرحلية وخطط العمل التي يمكن تحقيقها على المستوى المحلي ، والعمل على إيجاد الآليات الملائمة لتنفيذ هذه الأهداف المحلية بالشكل الذي يؤدي إلى التواصل معه ، والوصول إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية الشاملة "[4].

وتشير التنمية المحلية هنا إلى مختلف المبادرات التي طرحت في إطار الشراكة المحلية من أجل العمل لتحسين الظروف المعيشية في البيئة المباشرة والمحلية للجهات المعنية والمتمثلة في المجتمع المحلي والقيادة المحلية ، وهذا من خلال أهداف المنهج الاقتصادي والاجتماعي المعتمد[5].

ويعرف الأستاذ "موراي روس" التنمية المحلية بأنها تلك : " العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجياته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها، مع إزكاء الثقة والرغبة في العمل مقابل تلك الحاجات والأهداف، ومن خلال ذلك يمكن أن تنمو وتمتد لروح التعاون والتضامن في المجتمع".[6]

II- أهداف التنمية المحلية :

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها[7]:

1- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.
2- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة-زراعة-خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.
3- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
4- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
5- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.
6- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.
7- وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية.
8- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
9- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.
10- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الشروب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية).

11- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة المهمشة وإدماجها في المجتمع.
12- القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل وإخلاء سطوح وأقبية البنايات.
13- التصدي للآفات الاجتماعية مثل (الجريمة والعنف والسرقة والمخدرات ...الخ) والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.

III- مبادئ التنمية المحلية :

قدم العديد من الخبراء مجموعة من المبادئ الأساسية لتنمية المجتمعات المحلية، فلقد حدد "نلسون" وبعض زملائه في دراسة عن "بناء المجتمع وتغييره " مجموعة من المبادئ نذكر منها [8]:

- أن المجتمع المحلي هو الوحدة الاجتماعية التي يمكن أن يشارك المواطنون من خلالها فيما يحدث بداخله من برامج إنمائية مشاركة فعالة؛
- يحدث التقدم الاجتماعي عند حدوث نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا؛
- أن يتخلل العمل الديمقراطي جميع مراحل وخطوات التنمية المحلية؛
-ضرورة وجود قنوات اتصالية فعالة ومستمرة بين المواطنين وقياداتهم؛
-تمثل العملية التربوية الأهمية الأولى في برامج التنمية المحلية؛
- مراعاة ضرورة أن يكون البناء التنظيمي بناءا وظيفيا وليس بناءا بيروقراطيا ، بمعنى إمكانية تغييره وتعديله مع الظروف المغايرة .

ومن خلال هذه المبادئ التي جاء بها نلسون وزملائه، نتوصل إلى المبادئ العامة التي يرتكز عليها مفهوم التنمية المحلية، والمتمثلة أساسا في النقاط التالية:

– مبدأ التكامل : يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر، بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون حضرية أو العكس، حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما ينبغي التكامل بين الجوانب المادية والبشرية، فالتنمية ما هي إلا احداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية، حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين [9].

– مبدأ التوازن : يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع ، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على غيرها من القضايا والاهتمامات، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها .

– مبدأ التنسيق : وهو يهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها وتداخلها مما يهدر الجهود ويزد من تكاليف الخدمات ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع، مما يقلل الحماس للعمل الجماعي ويكون له أثر في فشل جهود التنمية[10].

– مبدأ الشمول : ويعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلا يمكن مثلا الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بالقضايا الأخرى سواء الصحية أو الزراعية أو المشروعات الإنتاجية الأخرى، وهذا يعني الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات.

– مبدأ إشراك المواطنين : يعد إشراك المواطنين في جهود التنمية قضية محورية يتوقف عليها نجاح أو فشل التنمية المحلية، وتعني مشاركة كل من يعمل أو يسكن في المجتمع المحلي سواء أكان من الموظفين الرسميين العاملين في المجتمع، أو من قادة المجتمع الشعبيين أو من المواطنين العاديين في رسم الخطط وتنفيذها بل وفي تقويمها أيضا لأن المشاركة تؤدي إلى أن تصبح الخدمة أكثر واقعية .

ثانيا : استراتيجيات تجسيد التنمية المحلية وأبعادها المتوازنة والمستديمة

إن القيام بأي مشاريع تنموية سواء على المستوى المحلي أو الوطني يجب أن يعتمد على استراتيجيات تساعد في تجسيد وتفعيل العمل التنموي، والتنمية المحلية تعتمد هي الأخرى على استراتيجيات عمل تهدف إلى إحداث التغير في المؤشرات التنموية المنشودة، ولهذه الاستراتيجيات أبعاد تساعد في تحقيق التنمية المحلية بصورة متوازنة ومستديمة.

I- استراتيجيات التنمية المحلية الفعالة :

تبنت العديد من المجتمعات توجه تنمية المجتمع المحلي باعتبارها إستراتيجية أساسية لإحداث التغير الاقتصادي والتنموي المنشود، وتقوم هذه الإستراتيجية على دعامتين أساسيتين هما التعليم والتنظيم. وتمارس هذه الإستراتيجية على مستوى المجتمع المحلي مع الاعتراف بأهمية التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق الإستراتيجية العامة للدولة[11].

وتقوم أي إستراتيجية للتنمية المحلية على ثلاثة أبعاد تتمثل في: أنها وسيلة لعلاج مشكلات المجتمع المحلي، معالجة عدم التكيف مع معطيات التغير وخاصة في المجتمعات المتجهة نحو التصنيع، والتأكيد على الاهتمام بالمشاركة. ويمكن أن نظيف هنا بعدا رابعا وهو الاهتمام بالموارد الطبيعية وحماية حقوق الأجيال القادمة.

الممارسات السليمة تشير إلى ضرورة أن تبدأ عملية التنمية الاقتصادية المحلية ببلورة إستراتيجية لها، تشكل الإطار العام الذي تلتزم به السياسات الإنمائية في مرحلة الانتقال من التخلف إلى النمو الذاتي، التي يتوقف عليها كيفية استخدام الموارد المتوفرة أحسن استخدام ممكن لتحقيق أكبر قدر من الفعالية وأعلى درجة كفاءة لهذه الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، هذه الإستراتيجية يجب أن تكون وطنية ومناسبة لظروف المجتمع، وكل إستراتيجية يختارها أي مجتمع تتأثر بعدة عوامل منها [12]:

- طبيعة الظروف التي يمر بها البلد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.
- درجة النمو الاقتصادي والهيكل الإنتاجي للبلد.
- حجم وطبيعة الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال المتاحة والمتوفرة.
- مدى وفرة الموارد البشرية كما ونوعا من حيث المهارة والتعليم والصحة.
- طبيعة الظروف الخارجية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني.

والإستراتيجية الملائمة للدول النامية ومنها الجزائر ينبغي أن تقوم على:

أ.تدخل الدولة : وهذا في مختلف الشؤون لتوجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف اجتماعية عادلة ومستوى أعلى من الرفاهية والرقي الاجتماعي لجميع المواطنين، هذا التدخل يجب أن يكون مركزيا وإقليميا في إطار تكاملي ودائم، أي يجب أن لا تتخلى الدولة عن واجبها التنموي نحو المجتمع في جميع الأحوال.

ب.التخطيط : الشامل والمتكامل والمتوازن والمرن والمتعدد المستويات والمراحل مركزيا وإقليميا وقطاعيا يجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المستدامة، فبدون التخطيط المتكامل سوف يكون الفشل مآل ونهاية أي إستراتيجية .

ج.المشاركة الشعبية: أي تحديد دور المجتمعات المحلية والجهود الأهلية والأعمال التطوعية التي يمكن أن تساهم في عمليات التنمية وإسنادها من حيث التمويل والإدارة والمتابعة والتقييم.

د.الشراكة والتكامل : بين القطاع العام والخاص الوطني والأجنبي واستقطاب وجلب الاستثمارات الأجنبية.

هـ.طبيعة الأهداف المنشودة : ومنها توفير فرص العمل والتقليل من التفاوت في توزيع الثروة بين الأفراد، وتقديم خدمات خاصة للطبقات الاجتماعية الهشة، والتوازن الإقليمي والجهوي.

II– أبعاد التنمية المحلية المتوازنة والمستديمة :

إن وضعية التنمية المحلية اليوم، تحتم علينا ضرورة خلق جدلية تفكير، تسمح بإيجاد حلولا ملائمة ودائمة للمشاكل التي تقف كحجر عثرة أمام أي قرار تنموي محلي ناجح، يكون المستفيد فيه المواطن الجزائري، أينما وجد، دون تمييز أو تفضيل لمنطقة عن أخرى[13].

فمثل هذا الهدف المنشود لا يمكن بلوغه، إلا وفق توجيهات خطة إستراتيجية تنمية محلية متوازنة ومستديمة، يكون قوامها الإنطلاق في إصلاح غير مجزأ، يمس جميع مستويات الحياة على الصعيد الإقليمي، يتحدد بالخصوص في محاور رئيسية هي : إصلاح المالية العمومية المحلية، خلق معالم سياسية إقتصادية جديدة، تنظيم تنمية الجانب الإجتماعي وأخيرا إعادة النظر في الجانب التنظيمي والبشري.

1– إصلاح المالية العمومية المحلية:

إن أهم مشكل تعاني منه الجماعات المحلية بالجزائر، عدم مقدرتها على تحديد وعائها الضريبي بمفردها وفي استقلالية تامة عن الدولة، فليس من حقها خلق ضرائب جديدة ولا حتى نسب وحجم إستفادتها منها، إنما هي عملية تدخل في صلاحيات الدولة، وفقا للنصوص القانونية المنظمة للجباية العمومية لذلك فهي لا تتحصل إلا على الأموال الضريبية الممنوحة لها بنص قانوني.

من هذا المنطلق، واعتبارا للعجز الذي تعاني منه الجماعات المحلية، لا بد من التفكير بجدية في مباشرة إصلاح حقيقي على مستوى المالية العمومية المحلية، يكون مبني على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي : إشراك الجماعات المحلية في تحديد وعائها الضريبي، إعادة النظر في الحصة المالية لتلك الجماعات وإنشاء مؤسسة بنكية خاصة بالتنمية المحلية.

2– خلق سياسة إقتصادية محلية جديدة:

يرتكز الإصلاح في المجال الاقتصادي، على رسم سياسة جديدة، ينظم بمقتضاها الإقتصاد المحلي، وفقا لخطة تعتمد على عدة جوانب منها :

2–1 إعادة بعث النسيج الصناعي على المستوى المحلي: ويتم ذلك عن طريق جانبين هما:

* إنشاء المؤسسات العمومية الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة.
* تركيز الصناعات نحو المناطق الداخلية والجنوبية.

2–2 تنمية الفلاحة بالولايات الداخلية والجنوبية : حيث أصبحت الفلاحة في عصرنا هذا، الرهان الأساسي في أي تنمية محلية، بإعتبار الأرض أحد مقومات النهضة الحضارية إلى جانب الوقت والإنسان. على هذا الأساس آن الأوان لأن تحتل الزراعة بالجزائر القيمة التي تليق بها، بالإبتعاد عن كل موقف فكري مناهض.

2–3 تحديد دور كل من الدولة والجماعات المحلية :

أصبح تحديد دور الدولة والجماعات المحلية على صعيد إعداد وتنفيذ القرار التنموي المحلي، أمر يفرض نفسه باستمرار، كإقتناع خلص إليه، جراء الخبرة المكتسبة من تجارب التنمية المحلية السابقة، التي اعتمدت على مركزية القرار من جهة، وكذا التحولات الإقتصادية التي ظهرت بداية من سنة 1990 من جهة أخرى.

إن التطور الذي عرفته الجماعات المحلية من حيث دورها في حياة المواطن خلال التسعينات، ومطالب هذا الأخير المتزايدة والمستمرة، يحتم على المهتمين بموضوع التنمية المحلية، ضرورة إعادة تحديد إختصاصات كلا من الدولة والجماعات المحلية، من باب وجود مطالب وإحتياجات محلية تستدعي كثيرا من الأحيان آنية الإجابة عليها، دون أن ينتظر القائد المحلي ردا توافيه به الإدارة المركزية، قد يكون مطالب بتنفيذه.

2–4 خلق توازن جهوي :

إن السعي لخلق توازن جهوي بين الأقاليم، يشكل هدفا تنمويا لطالما راود صناع القرار التنموي المحلي بالجزائر منذ الإستقلال. بإعتباره يدخل كمقوم أساسي في نجاح أي تنمية محلية، لقد عانت الجزائر منذ 1962، تباينا إقتصاديا وإجتماعيا ظهر بين أقاليمها،عكسه وجود وحدات محلية حضرية وأخرى ريفية، ولايات غنية بصناعاتها ونشاطاتها الإقتصادية، مقابل ولايات جبلية لازالت لا تعرف للتطور الإقتصادي والصناعي معنا. هذه الوضعية من حالة عدم التوازن الجهوي بالرغم من المحاولات الإصلاحية السابقة كانت ولا زالت تقف كحجر عثرة، أمام أي محاولة تنموية محلية ناجحة[14].

2-5 إنشاء صندوق وطني للتنمية المحلية :

وضمانا لتحقيق شروط انطلاقة اقتصادية محلية ناجحة، بالإمكان خلق صندوق وطني لتنمية الجماعات المحلية، يشكل من الناحية القانونية مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري، تنحصر مهمته في دعم المشاريع التنموية على المستوى المحلي. ويكون تمويله من طرف المساهمين فيه من المستثمرين الخواص والعموميون.

ويكمن أهمية هذا الصندوق، كونه بمثابة معينا للدولة والجماعات المحلية، تقلل من نفقاتها العمومية التي تستهلكها في إنجاز المشاريع التنموية على المستوى المحلي. سيما فيما يخص التكفل بتنمية المناطق المحرومة والفقيرة، التي تستدعي ترقيتها، فهي عملية قد تكون في غالب الأحيان أكبر من طاقات الجماعة المحلية المشرفة على تلك المناطق. كما تصبح الوحدة الإقليمية بفضله قادرة على مواجهة أي طارئ طبيعي يواجهها كالتصحر والجفاف[15].

3- تنمية الجانب الإجتماعي :

إن إصلاح الجناح الإجتماعي للأفراد على المستوى المحلي، لا يقل أهمية عن تنمية الجانب الاقتصادي لهم، وقد يكون في بعض الأحيان في ريادة تفكير كل محاولة إصلاحية، سيما في وقت يصبح فيه المجتمع يعيش تحولات إقتصادية وإجتماعية متوالية، كالتي تحدث في الجزائر، كان ثمنها إنخفاض معيشة السكان وحرمانهم عديدا من المكتسبات كانوا ينعمون بها أيام دولة العناية (عهد الإشتراكية)، فبرزت للوجود عدة مشاكل على الصعيد الإجتماعي لم تزد من تحقيق التنمية المحلية إلا تعقيدا.

في خضم هذه الظروف، أضحى من المؤكد السعي الجاد إلى خلق تصور نظري وعملي لخطة إصلاحية، قادرة على تهدئة التوترات الإجتماعية، وتغرس علاقة ثقة وصداقة متبادلة بين الشعب من جهة والدولة وجماعاتها المحلية من جهة ثانية، كشرط إجتماعي في تجسيد تنمية محلية متوازنة ومستديمة، وينحصر هذا البرنامج الإصلاحي في نقاط أساسية هي:

- تحقيق المشاركة الجماهيرية.
- إصلاح مجال السكن وتنظيمه.
- تنمية قطاع الشباب والرياضة.
- تثمين قطاعات التعليم والصحة والشغل.
- إعطاء البعد الثقافي والبيئي للتنمية المحلي.

4- مراجعة الجانب التنظيمي والبشري :

يحتاج التنظيم الإداري المحلي في الوقت الراهن، إلى إصلاح عميق، بالتقليل من المشاكل التي تظهر على المستوى المحلي، وفي مقدمتها مشكل عدم التوازن الجهوي والعجز الإقتصادي. على إعتبار أن ذلك لا سبيل في تداركه إلا بمقتضى تصور تنظيم جديد للإدارة المحلية، يكون أساسه إعادة النظر في منطق التقسيم الإقليمي وتحسين مستوى الموظف العمومي المحلي[16].

ثالثا : الجماعات المحلية في الجزائر

I- أهمية ومكانة الإدارة المحلية (الجماعات المحلية) في الجزائر:

تعتبر الجماعات الإقليمية أهم صورة وأبرز مظهر لتطبيق سياسة اللامركزية وأحد آلياتها الرئيسية، باعتبارها ضرورة لكيان الدولة واستقرارها واستمرارها وامتدادها وفاعليتها وحضورها الدائم والقريب من المواطن، ووسيلة تدخلها المباشر وغير المباشر السريع وفي الوقت المناسب وبالأسلوب الملائم من أجل التحكم في شئون المجتمع وتسييرها، وتلبية الاحتياجات ووضع الخطط الواقعية، نتيجة امتلاكها للمعطيات والبيانات الحقيقية والدقيقة بسبب تعاملها اليومي مع المواطن ومعايشة مشكلاته الحقيقية[17].

والجماعات الإقليمية في النظام الجزائري تقوم على أساس دستوري وقانوني، حيث نصت مختلف المواثيق والدساتير والقوانين الجزائرية على نظام الإدارة المحلية (الجماعات المحلية)، فقد ورد في ميثاق الجزائر لسنة 1964 "إن الخيار الاشتراكي والتسيير المنسجم للتسيير الذاتي وضرورة إعطاء الجماعات المحلية سلطات فعلية تتطلب مراجعة إدارية جذرية وأن تجعل من مجلس الحوز قاعدة التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد".

وتعمق هذا التوجه في الميثاق الوطني لسنة 1976 م إذ جاء فيه "إن الدولة الجزائرية دولة موحدة غير أن هذا لا يمنعها أن تتحصن ضد مخاطر المركزية واستفحال مظاهر البيروقراطية وترتكز سياسة اللامركزية على توزيع متزن للصلاحيات والمهام حسب تقسيم منطقي للمسؤولية داخل إطار وحدة الدولة، فعلى البلديات والولايات حل مشاكلها الخاصة بها وعلى السلطة المركزية البت في القضايا ذات الأهمية الوطنية، إن سياسة اللامركزية تعتمد قبل كل شيء على الجماهير الشعبية وعبقريتها المبدعة التي لا يمكن أن تتبلور إلا في العمل وممارسة المسؤولية فهي تنطوي على مضمون ديمقراطي خالص يجب توسيعه ودعمه على الدوام ".

II- تنظيم الجماعات المحلية في الجزائر:

لم تكتف السلطات الجزائرية بالنص على اللامركزية في المواثيق فحسب بل ضمنت ذلك دساتيرها المتعاقبة حيث نصت المادة 09 من دستور 1963 أنه "تتكون الجمهورية الجزائرية من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد مداها واختصاصاتها وتعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية والاقتصادية والاجتماعية "وجاء أيضا في المادة 36 من دستور 1976 "المجموعات الإقليمية هي الولاية والبلدية، إن البلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية في القاعدة "كما ورد أيضا في المادة 15 من دستور 1996 "إن الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية"[18].

1-الولاية : حسب المادة 01 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية، تعرف الولاية بأنها الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة[19].

وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة.

وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن ، وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب وتحدث بموجب القانون .

وتضطلع الولاية بمجموعة من الصلاحيات والمهام التي من شأنها العمل على تحسين ظروف معيشة المواطن تتمثل أساسا في [20]:

1- تتوفر الولاية بصفتها الجماعة الإقليمية اللامركزية على ميزانية خاصة بها لتمويل الأعمال والبرامج المصادق عليها من المجلس الشعبي الولائي ولا سيما تلك المتعلقة بما يأتي:

- التنمية المحلية ومساعدة البلديات؛
- تغطية أعباء تسييرها؛

– المحافظة على أملاكها وترقيتها.

2– تكلف الولاية بصفتها الدائرة الإدارية بالأعمال غير الممركزة للدولة وتساهم في تنفيذ السياسات العمومية ضمن الإطار المحدد لتوزيع صلاحيات ووسائل الدولة بين مستوياتها المركزية والإقليمية .

3– تخصص الدولة للولاية بصفتها الجماعة الإقليمية، الموارد المخصصة لتغطية الأعباء والصلاحيات المخولة لها بموجب القانون . وفي إطار القانون :

– يرافق كل مهمة تحول من الدولة إلى الولاية توفير الموارد المالية الضرورية للتكفل بها بصفة دائمة؛

– يجب أن يعوض كل تخفيض في الموارد الجبائية للولاية ناجم عن إجراء تتخذه الدولة ويتضمن إعفاء جبائيا أو تخفيضا في نسب الضريبة أو إلغائها ورد يساوي على الأقل مبلغ الفارق عند التحصيل .

4– تتوفر الولاية على أملاك تتولى صيانتها والحفاظ عليها وتثمينها .

5– يمكن الولاية إنشاء مصالح عمومية للتكفل باحتياجات المواطن وتضمن له الاستمرارية والتساوي في الانتفاع .

6– تستطيع الولاية في حدود صلاحياتها إقامة علاقات مع جماعات إقليمية أجنبية قصد إرساء علاقات تبادل وتعاون طبقا لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية .

وتتطلب إقامة هذه العلاقات وجود مصلحة عمومية وطنية ومحلية مؤكدة ويجب ألا تكون بأي حال من الأحوال مصدر إفقار للولاية. وتندرج علاقات تعاون الولاية مع الجماعات الإقليمية الأجنبية ضمن الاحترام الصارم لمصالح الجزائر والتزاماتها الدولية. ويصادق على الاتفاقيات المتعلقة بذلك بموجب مداولة يوافق عليها الوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالشؤون الخارجية .

2– البلدية : تعتبر البلدية هي نقطة التنمية المحلية والاجتماعية والثقافية. وتعمل على إشباع حاجيات المواطنين وتحسين شروط معيشتهم. وحسب القانون 11–10 المتعلق بالبلدية [21] تعرف البلدية "بأنها هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة . وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وتحدث بموجب القانون" .

البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وتمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون .

وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطن وتحسينه .

يجب على البلدية أن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخولة لها قانونا في كل ميدان . يرافق كل مهمة جديدة يعهد بها إلى البلدية أو تحول لها من قبل الدولة، التوفير المتلازم للموارد المالية الضرورية للتكفل بهذه المهمة بصفة دائمة .

– صلاحيات البلدية :

بالإضافة إلى الصلاحيات الفردية المخولة لرئيس المجلس الشعبي البلدي التي حددها القانون في مواده لتجعل منه المحرك لكل شؤون البلدية بالتنسيق مع نوابه ورؤساء اللجان والمصالح التقنية للبلدية إلا أن المشرع لم يترك ما تعلق بشؤون المدينة كفضاء قابل ليس فقط للتوسع وإنما ترقيته والمحافظة عليه وجعل البلدية ليس عبارة عن احياء ومراقد. وإنما هي وسط معيشي حيوي تمارس فيه جميع نشاطات الحياة في جميع مجالاتها المتعددة ومن أجل ذلك فقد اهتم المشرع بالتهيئة والتنمية، ولتحقيق ذلك فقد خصصت الدولة ميزانيات خاصة ضمن مخططاتها التنموية المتعددة سواء ماتعلق بـ[22]:

– التمويل الذاتي بالنسبة للبلديات التي تعرف موازناتها المالية راحة وتشبع خاصة تلك التي تملك مداخيل متعددة.
– أو تمويل المشاريع الموجهة للجماعات المحلية من خلال برامج التنمية البلدية PCD التي يراعى فيها الدقة في تحديد الأولويات التي يحتاجها المواطن في كل بلدية والتي تختلف من بلدية إلى أخرى.

إلا أن الهدف يبق هو تحسين الإطار المعيشي للمواطن وترقيته والمحافظة عليه بدأ من القضاء على النقاط السوداء ببؤر الصرف الصحي لتجنب الأمراض المتنقلة عن طريق المياه. وتزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب، تليها كل العمليات التنموية المتعلقة بتحسين الإطار المعيشي للمواطن مثل الإنارة العمومية– ربط الأحياء والتجمعات السكانية بالكهرباء ت– ترصيف الطرقات وتعبيدها إلى تهيئة الساحات العمومية وجمال المحيط إلى ترميم وتجهيز المرافق التابعة للبلدية مثل دور الشباب – المراكز الثقافية – المدارس الابتدائية – المكتبات البلدية – الملاعب.

ومما يلاحظ أن تمويل هذه المشاريع ترتب حسب الأولوية، ولتخفيف ذلك يؤكد على ضرورة إشراك أفراد المجتمع والجمعيات الممثلة له في بلورة قوائم لمشاريع ذات أولوية، بدأ بالأهم ثم المهم. إلا أن البعض يقول بأنه كل ما ينجزه في محيط البلدية هو مهم ويستفيد منه المواطن في جميع مستوياته، إلا أن هذا الترتيب للمشاريع تتحكم فيه كذلك حجم التمويل والأغلفة المالية الموحدة والتي في الغالب تكون ضعيفة بالمقارنة مع التمويل المخصص للمشاريع القطاعية. التي هي مكملة لانجازات المخططات البلدية للتنمية.

وهنا يبرز أهمية التنسيق في تنفيذ المشاريع بين مسؤول هذه القطاعات ومسؤول الجماعات المحلية في تجسيد هذه المشاريع من أجل ضمان نفعيتها ميدانيا وعدم هدر المال العام في مشاريع مكررة.

رابعا : تفعيل التنمية المحلية في إطار الإصلاحات والدور الجديد للجماعات المحلية بالجزائر

لقد قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بمجموعة من الاصلاحات في تنظيم دور ومهام الجماعات المحلية التي من شأنها تفعيل استراتيجيات التنمية المحلية وتحقيق أبعادها المتوازنة والمستديمة، وهذا من خلال توسيع مجالات تدخل الجماعات المحلية وإعادة تنظيم قانوني البلدية والولاية، ودعم التمويل لها، وإصلاح المالية والجباية المحليتين وترقية المقاربة التشاركية .

I– توسيع مجالات تدخل الجماعات المحلية ومواردها:

1– توسيع مجالات التدخل :

إن مجال تدخل البلدية قد تم تحديده في المجالات التالية: التهيئة، التنمية المحلية، العمران، المنشآت القاعدية، التجهيز، المرافق الاجتماعية، النظافة، التعليم، الصحة البيئة والاستثمارات الاقتصادية[23].

أما مجال تدخل الولاية فيتمثل في : الفلاحة، الري، المنشآت الاقتصادية، التجهيز، التكوين المهني، الأنشطة الاجتماعية والسكن. ومن هنا فإن جميع مجالات تدخل كلا من البلدية والولاية توسعت في اطار الاصلاحات الجديدة وأصبحت تشمل جميع الميادين التي تصب في إطار تعزيز التنمية المحلية.

2 – توسيع مواردها :

إن البلدية والولاية مسؤولتان عن تسيير وسائلها المالية الخاصة حسب المادة 146 من المرسوم المتعلق بالبلدية والولاية والصادر في 07 مايو 1990، والذي ينص على أن موارد البلدية والولاية تتكون من [24]:

1– إيرادات مصدرها الضرائب والرسوم؛
2– إيرادات مصدرها ممتلكاتها؛
3– الإعانات؛

4- القروض.

2-1 موارد التمويل المحلي الخارجي:

قررت السلطات العمومية بعد الاستقلال مباشرة باستحداث أدواتها الخاصة بالتنمية المحلية ويتعلق الأمر بما يلي:

- برامج التنمية الخاصة؛
- المخططات البلدية للتنمية؛
- الصندوق المشترك للجماعات المحلية؛
- القرض المحلي؛
- المخططات القطاعية غير الممركزة.

فمن خلال هذه الأدوات عملت الحكومة على توفير موارد التمويل الخارجي وتدعيم الاختيار الاقتصادي الذي تضمنه قانون البلدية والولاية لسنتي 1967 و1969. وفيما يلي سنحاول أن نبين مدى مساهمة هذه الأدوات في التنمية المحلية.

أ- برامج التنمية الخاصة : لقد تم إعداد البرامج الخاصة ابتداء من سنة 1966 من خلال اعتماد وتنفيذ ما يسمى ببرامج التنمية الريفية والاقتصادية، وقد تم تدعيم هذه البرامج سنة 1970 ببرامج التجهيز المحلي للبلديات، وبالرغم من أن هذه البرامج كانت تعبيرا عن جهود كبيرة لرد الاعتبار للريف الجزائري إلا أن طرق تمويلها اتسمت بمركزية مفرطة.

ب- برامج التجهيز :حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 380/81 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية PCD والآخر قطاعي على مستوى الولاية PSD .

ب-1 المخطط البلدي للتنمية PCD : هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات إنجاز المنشآت التجارية، وتتضمن المادة 86 من القانون رقم 08/90 على أنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، وتسجيل المخطط يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية [25].

ب-2 المخطط القطاعي للتنمية PSD : هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها .

ج- الصندوق المشترك لتمويل الجماعات المحلية : يعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ويتمتع بالاستقلالية المالية وبالشخصية المعنوية حسب مرسوم رقم 266/66 المؤرخ في 1986/11/04، حيث تم تحديد كيفية تسييره وتنظيمه، وقد تم إنشاؤه لتقليص احتياجات الجماعات المحلية من الموارد المحلية[26].

يتكون هذا الصندوق من أربعة صناديق، صندوقان للتضامن وصندوقان للضمان غير أن هذه الصناديق تقلصت إلى ثلاثة بموجب قانون المالية لسنة 1993. ونشير إلى أنه رغم الدور الهام الذي لعبه هذا الصندوق في مجال تمويل الجماعات المحلية إلا أنه لم يتمكن من تغطية العجز المتزايد في الميزانيات المحلية.

د- البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية : وهي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها ومن أهم هذه البرامج :

د–1 برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001–2004) : يهدف هذا البرنامج إلى الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطني، وسمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003 حيث سجلت نسبة 7 % ، وقد رافق ذلك جملة من الانجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى [27].

أعد هذا البرنامج وشرع في تنفيذه سنة 2001 ويغطي الفترة 2001–2004 ويهدف إلى إعادة انعاش وتحريك الاستثمار العمومي وإعطائه دفعة أولى قوية من خلال غلافه المالي البالغ 525 مليار دج منها 114 موجهة للتنمية المحلية في صورة برامج قطاعية غير ممركزة ومخططات بلدية للتنمية ، حيث ركز على دفع وتحريك ودعم التنمية المحلية وتهيئة الاقليم وتحقيق التوازن الجهوي [28] .

د–2 البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) : يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى مساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية والري والفلاحة والتنمية الريفية [29].

وقدر غلافه المالي 9000 مليار دج منها 1981 مليار دج مخصصة للولايات والبلديات في شكل برامج قطاعية غير ممركزة ومخططات بلدية للتنمية، بما يعادل 22 % من الغلاف المالي الاجمالي للبرنامج [30].

د–3 برنامج الاستدراك : تقوده وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرر في لقاء الولاة مع الحكومة المنعقد في شهر جوان 2006 ويتوفر على غلاف مالي قدره 60 مليار دج، ذا بعد جواري يهدف إلى معالجة بعض الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتلبية الحاجات الأكثر إلحاحا والتي لم يتم التكفل بها من خلال البرامج التنموية السابقة والحالية .

د–4 البرنامج الخماسي للتنمية (2010–2014): إذ يعتبر هذا البرنامج امتدادا للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) في جميع المجالات التنموية، في حين يركز بشكل أكبر على قطاع السكن الذي سيسجل مراجعة لكيفية الإعانات الخاصة بالحصول على الملكية، فيما يضم البرنامج السكني الجديد مليون و200 ألف وحدة سكنية، بالإضافة إلى سلسلة من المشاريع في قطاع الطرقات والنقل، المياه، الصحة والشغل ومنشآت قاعدية أخرى ذات علاقة مباشرة بتحسين ظروف معيشة المواطنين [31] .

وإن شدد البرنامج على مواصلة إنجاز السكن الحضري الإيجاري الموجه لذوي المداخيل الضعيفة وتشجيع الترقية العقارية في شكل بيع بالإيجار والتساهمي، فإن البرنامج يؤكد ضرورة الزيادة في إنجاز السكنات الريفية، على اعتبار أهميته في مرافقة التنمية الريفية، وكذا الاستراتيجية الوطنية لتنمية الهضاب العليا وجنوب البلاد.

د–5 برنامج تنمية مناطق الجنوب : تبقى اشكالية التنمية لمناطق الجنوب مرتبطة ارتباطا وثيقا باحترام الأنظمة البيئية السهلية في الواحات والصحاري التي تميز هذه المناطق والحفاظ على مواردها النادرة، وفي ضوء مختلف مخططات التنمية والبرامج الخاصة، استفادت مناطق الجنوب مثلما استفادت المناطق الأخرى من البلاد من مجهود استثماري معتبر، حيث انشئ صندوق خاص لتنمية مناطق الجنوب يدل على إرادة الدولة لانتهاج سياسة تهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم، وهو صندوق وطني جاء خصيصا لتنمية مناطق الجنوب وترقيتها ورفع معدلات التنمية المحلية بهذه الجهة من الوطن لإحداث نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد [32] .

أنشئ الصندوق من خلال قانون المالية لسنة 1998 وحدد بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 200–242 المؤرخ في : 16 أوت 2000.

2–2 موارد التمويل المحلي الداخلي :

تتشكل موارد التمويل الداخلي من ذلك الفرق الاساسي بين مالية الدولة والمالية المحلية وتنقسم إلى موارد غير جبائية وموارد جبائية[33].

أ– الموارد غير الجبائية : تتعلق الموارد غير الجبائية بناتج توظيف الجماعات المحلية لإكانياتها ومواردها الخاصة المرتبطة باستغلال أملاكها وتسيير مواردها المالية وثروتها العقارية، ومن أهم هذه الموارد:

– التمويل الذاتي؛

– إيرادات وعوائد الأملاك؛

– إيرادات الاستغلال المالي.

ب– الإيرادات الجبائية (الإيرادات المتأتية من الضرائب والرسوم) : تمثل الموارد الجبائية 90 % من موارد كميزانية البلديات وتتكون من مداخيل الضرائب والحقوق والرسوم المخصصة كليا وجزئيا إلى الجماعات المحلية والصندوق المشترك الخاص بها وتتمثل فيما يلي [34]:

– الرسم على النشاط المهني؛ الضريبة الجزافية الوحيدة؛ الرسم العقاري؛ رسم التطهير؛ رسم الإقامة؛ الرسم على القيمة المضافة؛ الرسم على الذبح؛ الضريبة على الممتلكات؛ الضريبة الإيكولوجية؛ قسيمة السيارات.

II– برنامج دعم الجماعات الإقليمية:

يتم تنفيذ برنامج دعم الجماعات المحلية عبر الصندوق المشترك للجماعات المحلية، ومساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (الصندوق الجماعات المحلية المشترك– سابقا) في التنمية المحلية وهذا من خلال الإجراءات التالية[35]:

1 – إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية :

تطبيقاً لأحكام المواد 211 و 212 للقانون رقم 11–10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية وكذا أحكام المواد من 176 إلى 179 من القانون رقم 12–07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، تم إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية من خلال المرسوم التنفيذي رقم 14–116 لـ 24 مارس 2014 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، مهامه وسيره.

2– تدخلات صندوق الجماعات المحلية المشترك خلال سنة 2014 :

أ– تخصيص منحة معادلة التوزيع بالتساوي : خلال سنة 2015، خصص الصندوق المشترك للجماعات المحلية منحة معادلة التوزيع بالتساوي المقدرة بـ : 82 مليار دج، وزعت كما يلي :

– 72مليار دينار لفائدة 1442 بلدية.

– 10 مليار دينار لفائدة 36 ولاية.

ب– تخصيص الخدمة العمومية : منح هذا التخصيص بقيمة تُقدر بـ 6 مليار دج لفائدة جميع الولايات للتكفل بنفقات صيانة وكراء حافلات النقل المدرسي على مستوى البلديات

جـ – الإعانات الاستثنائية لفائدة البلديات : خلال سنة 2015، لم يسجل أي عجز في ميزانيات البلديات.

د– تخصيص صيانة وحراسة المدارس الابتدائية : منح هذا التخصيص المقدر بـ15,25 مليار دج في إطار قانون المالية لسنة 2015 لغرض التكفل بالنفقات المتعلقة لصيانة وحراسة المدارس الابتدائية من طرف البلديات.

هـ– التكفل بزيادات أجور مستخدمين الجماعات المحلية : منح تخصيص يقدر بـ 65,97 مليار دج لفائدة الميزانيات المحلية ، لغرض التكفل بزيادات الأجور لما يتجاوز 285000 عون في الإدارة الإقليمية .

– 58,02 مليار دج لمستخدمي البلديات

–1,95 مليار دج للمستخدمين المسجلين في الميزانيات اللامركزية للولايات .

ز– تخصيص تعويض نقص القيمة الجبائية : يُعد هذا التخصيص السنوي كتعويض مقابل إلغاء الدفع الجزافي وتخفيض نسبة الرسم على النشاط المهني .

يقدر مبلغ هذا التخصيص لسنة 2014 بـ 94,8 مليار دج موزع كما يلي :

- 57,16 مليار دج لفائدة البلديات.
- 1,10مليار دج لفائدة الولايات.
- 6,7مليار دج لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

ط– الإعانات المالية للتجهيز لفائدة البلديات : مول الصندوق العديد من المشاريع لفائدة الجماعات المحلية :

– إنجاز ملحقات إدارية بلدية : في إطار تقريب الإدارة من المواطن، تم إطلاق برنامج إنجاز ملحقات إدارية بلدية ممولة من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

يتضمن هذا البرنامج انجاز 1200 ملحقة إدارية في المناطق الريفية والمناطق الحضرية بقيمة إجمالية تقدر بـ 9,4 مليار دج لفائدة 776 بلدية .

– برناج تعزيز الحظائر البلدية بالعتاد المتنقل : في إطار برنامج تجهيز البلديات الممول من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية، خصص مبلغ قدره 40,16 مليار دج لدعم الحظائر البلدية باقتناء 8691 وحدة، من كل الأصناف من بينها الحافلات المدرسية، الشاحنات، الجرافات، مفرغة القنوات، الجرارات، الجرافات، شاحنات الصهاريج، قلاب آلي..الخ .

وزع هذا البرنامج على المؤسسات التالية:

- المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية : انجاز 4172 وحدة بمبلغ مقدر بـ 21 ،9 مليار دج. (قيد الانجاز، نسبة الإنجاز تقدر بـ89 %)
- الشركة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية: تسليم 1840 وحدة بمبلغ اجمالي يقدر بـ 16,4 مليار دج (البرنامج منتهي)
- شركة تسويق العتاد الفلاحي: تسليم 2679 وحدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ1,7 مليار دج (البرنامج منتهي).

– برنامج إنجاز وتجهيز المكتبات وقاعات المطالعة على مستوى البلديات : يمثل هذا البرنامج عملية إنجاز 1176 مكتبة وقاعة مطالعة لفائدة 1115 بلدية بمبلغ اجمالي يقدر بـ 14,71 مليار دج، كما تم تجهيز هذه الهياكل بداية من سنة 2011 بمبلغ اجمالي يقدر بـ 3,5 مليار دج. تهدف هذه التجهيزات لجعل هذه الهياكل فضاء عصري للمعرفة (وسائل الإعلام الآلي وأجهزة الإسقاط الأجهزة السمعية البصرية ..الخ).

– برنامج إنجاز حضانات على مستوى البلديات : يمثل هذا البرنامج عملية إنجاز 487 حضانة بمبلغ اجمالي يقدر بـ5,4 مليار دج.

III– إصلاح المالية والجباية المحليتين :

في إطار إصلاح المالية والجباية المحليتين، وطبقاً لتوجيهات وتعليمات الحكومة، تم بتاريخ 09 جويلية 2007 إنشاء لجنة وزارية مشتركة مكلفة بإصلاح المالية والجباية المحليتين. ويندرج هذا الإصلاح ضمن رؤية متعددة السنوات مؤسسة على تشخيص للنظام الحالي وتفكير معمق يشرك كافة القطاعات المعنية وينفذ تدريجيا مع احترام مستلزمات توفير الوسائل الضرورية[36].

وفي هذا الإطار، قدمت هذه اللجنة اقتراحات تتضمن أعمالا يجب القيام بها فورا وورقة عمل على المدى القصير والمدى الطويل من أجل تنفيذ إصلاح عميق قصد تصحيح النقائص والاختلالات المسجلة على مستوى مالية الجماعات المحلية.

1 – تشخيص النظام الحالي : تشخيص النظام الحالي يبرز:

- فسيفساء من الضرائب و الرسوم (21 ضريبة ورسم).
- اختلافات كبيرة في مستوى مداخيل مختلف الضرائب والرسوم.
- نظام ضريبي في صالح المناطق الصناعية و أو التجارية.
- المداخيل الضعيفة للضرائب الناجمة عن الأملاك.

– ضعف الموارد البشرية المحلية.

2– التوصيات المتكفل بها : لقد تم التكفل ببعض الأعمال من قبل السلطات المحلية من أجل تحسين الوضعية المالية للجماعات المحلية و التي تجسدت من خلال الاجراءات التالية :

أ– الإجراءات الموجهة لتحسين الموارد المالية للجماعات المحلية : من أجل رفع مستوى الإيرادات الضريبية للجماعات المحلية لا سيما الخاصة بالبلديات فقد تم إدراج الإجراءات التالية ضمن قوانين المالية و تتمثل فيما يلي :

– تخصيص 50% من الضريبة على الناتج الخام IRG الخاص بالمداخيل الايجارية لصالح البلديات.

– الزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار ولا سيما على مستوى التجمعات الكبرى.

– توسيع رسم الإقامة على كافة البلديات مع الزيادة في التعريفة بصفة متزنة حسب تصنيف مراكز الإيواء المعنية .

– الزيادة في الضريبة المستحقة للدولة، الولاية أو البلدية بعنوان البناء في الأملاك العمومية بناء على ترخيص الطرقات لصالح الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الخاضع للقانون العام أو الخاص .

– تخصيص 50% من الضريبة الجزافية الوحيدة لفائدة الجماعات المحلية .

– تخصيص أقساط من الرسوم البيئية المخصصة للدولة لصالح البلديات.

– اصلاح نظام التضامن المالي مابين الجماعات المحلية.

– منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح الجماعات المحلية للتكفل بأعباء الأثر المالي الناتج عن الزيادة في أجور موظفي الجماعات المحلية.

– منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح البلديات للتكفل بنفقات تسيير وحراسة المدارس الابتدائية.

ب– إجراءات موجهة لتأسيس عقلنة تسيير الجماعات المحلية وعصرنتها :

– الترخيص للبلديات للقيام خلال الثلاثي الأول من كل سنة بدفع النفقات ذات الطابع الإجباري بدون كشوفات (المادة 16من قانون المالية لسنة 2009)

– تحسين تأطير المصالح المالية للجماعات المحلية بفتح 13000 منصب مالي ممول من ميزانية الدولة 2596 منصب مالي ممول من ميزانية البلديات .

– المعالجة المعلوماتية للمعطيات المادية والمالية للميزانيات المحلية .

– ضبط تكاليف النفقات لبعض الخدمات العمومية المحلية (رفع النفايات المنزلية– الطرق البلدية).

– الإدخال التدريجي للميزانية الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية .

– وضع الرقابة القبلية على النفقات الملتزم بها على مستوى البلديات.

– الترخيص للبلديات بدفع نفقاتها الإجبارية على المكشوف خلال الفصل الأول من كل سنة (المادة 16 من قانون المالية لسنة2009).

جـ– إجراءات موجهة لتحسين التسيير الميزانياتي للجماعات المحلية : تطبيقاً لأحكام قانون المالية لسنة 2011، شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عمليات عصرنة التسيير المالي للجماعات المحلية لاسيما إعداد ميزانية جديدة للبلديات : المرسوم التنفيذي رقم 12-315 المؤرخ في 21 أوت 2012، المتضمن شكل ومضمون ميزانية البلدية .

في هذا الإطار، تمّ تنظيم أيام دراسية من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية حول الميزانية الجديدة للبلديات لفائدة الإطارات المحلية (المفتشين العامين للولايات، مديري الإدارة المحلية، رؤساء الدوائر، الأمناء العامين للدوائر، رؤساء المجالس الشعبية البلدية، الأمناء العامين للبلديات، أمناء خزينة البلديات ومابين البلديات، و المراقبين الماليين للبلديات)، بمشاركة ممثلين عن مجلس المحاسبة ووزارة المالية .

IV– ترقية المقاربة التشاركية :

في إطار ترقية وتنفيذ سياسية جوارية جديدة، طورت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على المستوى المحلي مقاربة تشاركية جديدة قائمة على [37]:

- إدماج المقاربة التشاركية في برامج التنمية المحلية.
- استكمال العملية النموذجية لإدماج المقاربة التشاركية في إعداد عمليات التدقيق الحسابي الاجتماعي الاقتصادي على مستوى 25 بلدية.
- تكوين حاملي شهادات على المستوى المحلي على المقاربة التشاركية.
- استكمال برامج دعم التنمية المحلية المدمجة على مستوى الولايات النموذجية (سطيف وميلة وخنشلة وتيبازة وباتنة وأم البواقي) في انتظار تعميم العملية.
- تنظيم ندوات ولقاءات حول ترقية المقاربة الإقليمية والتشاركية.

V- الاطلاق الرسمي لبرنامج تعزيز الفاعلين في التنمية المحلية :

أشرفت وزرارة الداخلية والجماعات المحلية يوم الاثنين 16 جانفي 2017، بالشراكة مع مندوبية الاتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر بالإطلاق الرسمي لبرنامج تعزيز الفاعلين في التنمية المحلية "كابدال".

تم التذكير خلال الافتتاح بأن هذا البرنامج الموجه للجماعات المحلية، يندرج في إطار الاصلاحات السياسية الهامة التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية، و التي يستوجب اليوم مرافقتها بـ" حكامة محلية راشدة تضمن ازدهار طاقات الفاعلين السياسيين، الاقتصاديين والاجتماعيين المحليين وتمثل الضامن الوحيد لتحقيق تنمية منسجمة ومستدامة لأقاليمنا ورقي مواطنيها".

وأكد في هذا الصدد بأن الموضوعين الرئيسين للبرنامج أي "التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية يشكلان العمود الفقري لسياسة الوزارة انطلاقا من " قناعتها بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم لا تأتي إلا من القاعدة وبمشاركة الجميع".

كما تمت الاشارة بأن الحكومة الجزائرية من خلال وزارة الداخلية والجماعات المحلية " تجدّد، بعزم ووضوح، إرادتها في رفع التحدي الكبير للتنمية المحلية المستدامة، من خلال مقاربة براغماتية منسجمة وفي إطار مدمج وتشاركي يُشرك جميع الفاعلين المحليين: مؤسسات عمومية، مجتمع مدني وفاعلين اقتصاديين، عموميين وخواص".

- غياب التنسيق في تنفيذ المشاريع بين مسؤول هذه القطاعات ومسؤول الجماعات المحلية في تجسيد هذه المشاريع من أجل ضمان نفعيتها ميدانيا وعدم هدر المال العام في مشاريع مكررة.

الخاتمة :

لقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالتنمية المحلية باعتبارها القاعدة الأساسية لأي تنمية شاملة، وترتكز التنمية المحلية على مجموعة من الأسس لكي تحقق الأهداف التي سطرت لها، وتتمثل أهم أساسياتها في التخطيط لها وفي خصوصية الأطراف الفاعلة فيها، حيث تشمل هذه الخصوصية على المشاركة الشعبية بشكل أساسي ومشاركة جمعيات وأعضاء المجتمع المدني، والإدارة المحلية (الجماعات المحلية) والتي تعتبر الأساس في إعداد الخطط التنموية على المستوى المحلي .

ولقد كانت الجماعات المحلية الأساس في تنفيذ وتحقيق استراتيجيات التنمية المحلية وأبعادها المتوازنة والمستديمة، لهذا كان لزاما حتى تضطلع هذه الجماعات بدورها التنموي على المستوى الإقليمي والمحلي القيام بمجموعة من الاصلاحات القانونية والتشريعية التي من شأنها تحقيق دورها في تحسين المستوى المعيشي للسكان وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

إن أهم الاصلاحات التي قامت بها الدولة في سبيل تفعيل التنمية المحلية من طرف الجماعات المحلية هو تعديل قانوني البلدية والولاية وتوسيع مجالات تدخلهما ومواردها المالية، ووضع برنامج لدعم الجماعات الإقليمية من خلال إصلاح الصندوق المشترك للجماعات الإقليمية، وإصلاح

الجباية والمالية المحليتين، وترقية المقاربة التشاركية، وأخيرا الاطلاق الرسمي لبرنامج تعزيز الفاعلين في التنمية المحلية التي من شأنها أن تعزز وتتوافق مع أبعادها واستراتيجياتها المثلى .

لقد كان لهذه الاصلاحات على مستوى تنظيم الجماعات المحلية وتوسيع مواردها الأثر الايجابي في تفعيل التنمية المحلية وتحقيق أبعادها المتوازنة والمستديمة، إلا أن هذا الدور يبقى محدود في ظل تزايد عدد البلديات وكبر حجم المجتمعات المحلية، وعدم كفاية التمويل المخصص لها، وعدم إشراك أفراد المجتمع والجمعيات في بلورة المشاريع حسب أهميتها، وغياب التنسيق في تنفيذ المشاريع بين مسؤول القطاعات ومسؤول الجماعات المحلية.

الهوامش والمراجع:

[1] أحمد غريبي : أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس – المدية، العدد 04 – أكتوبر 2010.

[2] جمال زيدان : إدارة التنمية المحلية في الجزائر ، بين متطلبات النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر–الجزائر، 2014، ص17.

[3] Le groupe de travail du "développement local" , sommet de Montréal 2002. s'est réuni mardi , le 9 avril 2002. http://ville.montreal.qc.ca/pls/portal/docs/page/SOMMET_FR/MEDIA/DOCUMENTS/Developpement_local.pdf

[4] محمد حسن نخيل : اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى، 2009 ، ص 182.

[5] - André joyal : définition du développement local, cite de encyclopédie de la gora , date de creation 01-04-2012 , sur le site : http://agora.qc.ca/mot.nsf/Dossiers/Developpement_local ,

[6] كريم يرقي : دور الجماعات المحلية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية المدية– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة يحي فارس – المدية، 2009–2010، ص 6.

[7] أحمد شريفي : تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة علوم انسانية، مجلة علمية الكترونية محكمة، السنة السادسة : العدد 40 : شتاء 2009 ، نقلا من الموقع الالكتروني : http://www.ulum.nl/d175.html

[8] محمد عبد الفتاح محمد : الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي ، أسس نظرية ونماذج تطبيقية ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الاسكندرية – مصر ، الطبعة الثانية 1996 ، ص 38–39 .

[9] بونقاب عادل : سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص : إدارة الأعمال والتنمية المستدامة ، جامعة سطيف – الجزائر ، 2010–2011 ، ص 10 .

[10] محمد عبد الفتاح محمد : مرجع سابق، ص 40–41 .

[11] علي بوعمامة، نصر الدين بوعمامة وآخرون: استراتيجيات التنمية المحلية ومتطلبات تجسيدها، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني من أجل تنمية ذاتية في ولاية سوق أهراس، المركز الجامعي سوق أهراس – الجزائر، يومي 17– 18 ماي 2008.

[12] أحمد شريفي : دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر " رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر – الجزائر ، 2009–2010، ص23–24 .

[13] جمال زيدان : مرجع سابق، ص ص 138–148.

[14] المرجع نفسه : ص 152.

[15] المرجع نفسه : ص ص159–160.

[16] المرجع نفسه : ص 180.

[17] أحمد شريفي : دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سابق، ص 76–77.

[18] أحمد شريفي : دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سابق، ص77.

[19] القانون رقم 12–07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 المتعلق بالولاية، المادة 01 .

[20] القانون رقم 12–07 المتعلق بالولاية، المواد 03، 04، 05، 06، 07، 08.

[21] القانون 11–10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، المواد 01، 02، 03، 04.

[22] زين الدين بومرزوق : الخدمة العمومية بين تطبيقات النصوص القانونية والواقع– الجماعات المحلية نموذجا– ، دار الكتاب العربي، الجزائر–الجزائر، 2014، ص ص 62–63 .

[23] العربي غويني : إصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الإشارة لحالة الجزائر، دار النشر الجديد الجامعي، تلمسان – الجزائر، 2016، ص ص 29–30.

[24] المرجع نفسه : ص ص 30–31.

[25] موسى رحماني، وسيلة السبتي : واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية ، ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الدولي حول :" تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية " ، جامعة باتنة – الجزائر، يومي 26 – 27 أفريل 2004، ص 8 .

[26] العربي غويني : مرجع سابق، ص ص 32–33.

[27] كلمة السيد الطيب لوح (وزير العمل والضمان الاجتماعي) في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي، جنيف أيام 30 ماي – 15 جوان 2007، نقلا عن الموقع الالكتروني : www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/.../au_100607_ar.doc .

[28] أحمد شريفي : دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، مرجع سابق، ص 128 .

[29] كلمة السيد الطيب لوح (وزير العمل و الضمان الاجتماعي) في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي ، مرجع السابق .

[30] أحمد شريفي : دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 128-129 .

[31] نسيم بخوش : التنمية الاجتماعية وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي، دراسة أثر برامج وكالة التنمية الاجتماعية في حي الضاية بمدينة مسعد ولاية الجلفة نموذجا ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص : علم اجتماع المعرفة، جامعة الجزائر 2 – الجزائر ، 2010-2011، ص 60 .

[32] عبد الفتاح علاوي : دور صندوق الجنوب في تمويل التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج – الجزائر ، يومي 14-15 أفريل 2008 ، ص 7 .

[33] العربي غويني : مرجع سابق، ص ص 35-36.

[34] نفس المرجع : ص 37.

[35] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، برنامج دعم الجماعات الإقليمية، من موقع الوزارة :
http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar.html

[36] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، إصلاح المالية والجباية المحليتين، من موقع الوزارة :
http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar.html

[37] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ترقية المقاربة التشاركية، من موقع الوزارة :
http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar.html